بعد اذا مات في اثنا المده لكنه ذكر ان بعضا اخر خالفه فاثبتها له بقيه المده كما ثبته
له قبول الوصيه اذا مات مورثه قبل قبولها لان النذر لزم من الوصيه لكن يعتنم المساح
بقراه خالف يشعر بانه لم يوقض الى قبا الثاني فيحتاج حسد الى الفرق بين الوصيه والنذر
الذي هو الزم منها ولم يشاركهم في القبله الولد الذي عيا مده الوصيه بلوغه فليعن
سيدي رفع الله الاسلام بوجوده ومسح لنا بها حظه رستشهوده في جميع ذكر النظر ليكتب
بما ظهر مما ترجح عنده واستقر فالمسله واقعه ويس اربابها منازعه الجواب الحي
قد كتبت جوابا على هذه المسله التي ذكرها السايل اكثر الله فوايده وفيه بعض بسط
فاعلم جوعني الله سبحانه وتوفيكم عليه وهانا انقل لك صته والله الموفق للصواب اعلم ان حكم
من مات من الاولاد والمنذور لهم بالغله ان حصته من المنذور تنتقل الوارثه لا يفوز بها
الولد الباقي ولا يرجع الى الناذر كما هو واضح وكذلك الغله الموجوده عند موتهم تكون
لورثتهم كالمنفعه المقيده بمده او المؤبده مطلقا فتقسم حصه كل من مات
بين ورثته ولا ترجع الوصه الى الناذر لرجوعها عنه بالنذر واما قول السايل وفقه الله تعالى
وهل يستانس لذلك بما في القلايد فجوابه نعم يستانس بما نقله في القلايد في مسله
من اوصى بعتق عبده حتى بلغ ولده فهي نظير مسله السوال وما ذكره في القلايد صحيح
من كلام الامام بره ان الدين ظهيل رحمه الله تعالى وحققه واوضحه العلامه عبد الله العكري
رحمه الله تعالى حكايه الماوردي المذكور بين وكلامه لا يفهم منه الترجيح لما
حكماه لكن قاعده الشيخ كما اخذناها عن بعض شيوخنا عنه انه اذا قال كما قاله فلان
فهو مسوق عنه اشعر والدليل في بقا المده للوارث ما ذكره الشيخان وغيرهما في الوصي
له بالمنفعه مده معلومه او مطلقا انها تمليك لها اذا حه وتورث عنه كسايه
حقوقه بل الجمع وحكم النذر بالمنفعه لذلك بل هو اولى بالصحه واحرى من الوصيه
لانها تقبل الجهاله فهما مرادا واحد من غير فارق وكلام البعض القايل
البطلان في مثله لا يقاوم كلام السبكي ومن تبعها فلا معول عليه فقد
جرى على كلام بسطه جمع محققون واما قول السايل وفقه الله تعالى وهل

زيد بن بطاش

زيد ونظايره المده فيها محمولة على ما ذكر في مسله العتق التي ذكرها في القلايد
التي نظيره مسله السوال فانها معناه بغايه هي بلوغ الولد وغايه البلوغ ان كانت
قد بلغ فالحكم ظاهر وقد علم بالعاده ان بلوغه بالسن خمس عشره سنه فاقل
الحكم فيهما كما هو وما نقله السايل رحمه الله تعالى عن شرح مسلم كما ذكره ابن امام المذهب احمد
بن حجر في شرحه للمنهاج من ان البعض المذكور من بطلان النذر فيمن اوصى لاخر بسكنى ملكه مده
معلومه من ان وارثه لا يسكنها فلا يحسن فيه اذ هو من خروج كما جزم به خلافا لمن يحكي
وحمله بعضهم بان عبر بالفعل بان قال يسكن لا بالسكنى والمعتمد ما قاله مستنبطا
المذكور صحه النذر وان الوارث مقصور بالمنفعه بقيه المده كما حكاه عن البعض المخالف
وهو السايل رحمه الله تعالى وحاول بعضهم بشيء لا نه لم يرتضه جوابه ان غايه ما
ذكره الشيخ رحمه الله تعالى حكايه الماوردي المذكور بين وكلامه لم يفهم منه الترجيح لا
حدهما لكن قاعده الشيخ كما اخذناها عن بعض شيوخنا عنه انه اذا قال كما قاله فلان
فهو مسوق عنه اشعر والدليل في بقا المده للوارث ما ذكره الشيخان وغيرهما في الوصي
له بالمنفعه مده معلومه او مطلقا انها تمليك لها اذا حه وتورث عنه كسايه
حقوقه بل الجمع وحكم النذر بالمنفعه لذلك بل هو اولى بالصحه واحرى من الوصيه
لانها تقبل الجهاله فهما مرادا واحد من غير فارق وكلام البعض القايل
البطلان في مثله لا يقاوم كلام السبكي ومن تبعها فلا معول عليه فقد
جرى على كلامه بسطه جمع محققون واما قول السايل وفقه الله تعالى وهل

Cambridge Trinity College University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)